

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - واقع وتحديات -

أ. عثمان مباركة      أ. بجقينة مصطفى  
جامعة الجزائر 03      جامعة ورقلة

الملخص:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد بصفة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة، فهي توفر فرص عمل ضخمة، وتساهم في دفع وتيرة التنمية (اجتماعية واقتصادية)، لذا فالعديد من الدول تعمل على تطويرها وتنميتها. والجزائر من بين هذه الدول التي حاولت الاهتمام بهذه المؤسسات إلا أن هذا لا ينفي وجود تحديات وعراقيل واجهتها. وسنركز في هذه الورقة البحثية على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها وأهم التحديات والمشاكل التي واجهتها. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد، القطاع الخاص، التنمية.

### Abstract

Small and medium enterprises are the backbone of the economy in general and the private sector in particular. They provide huge employment opportunities and contribute in a great extent to the pace of development (both the social and the economic). Thus, many countries worked on developing them, and Algeria is among those countries that have tried to pay attention to these institutions, but it has faced many challenges and obstacles .

Hence, in this paper, we are going to focus on the concept, development, challenges and problems that face the small and medium enterprises .

### Key words:

small and medium enterprises, economy, private sector, development.

### مقدمة:

لقد قامت الجزائر منذ الثمانينات بإصلاحات كبيرة وجذرية لإعداد إستراتيجية تنموية تعيد فيها الاعتبار للقطاع الخاص باعتباره شريكا مهما في السياسة الاقتصادية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من بين المؤسسات التي تلعب دورا في تحريك عجلة الاقتصاد، لذا فقد أعطتها الجزائر أهمية كبيرة، نظرا لقدرتها على توفير مناصب الشغل ومكافحة البطالة، بالإضافة إلى سهولة تكيفها، ومعالجتها لبعض مشاكل المجتمع، إلا أن هذا لا ينفي تعرض هذه المؤسسات لبعض العراقيل والصعوبات التي كانت بمثابة عائق لها عن أداء مهامها.

وبالتالي من خلال هذا التقديم نطرح التساؤل التالي:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما هي أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها ؟

ولتغطية جوانب هذا التساؤل سنتطرق لثلاث نقاط أساسية:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: تحديات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يرتبط تعريف كل دولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة نموها الاقتصادي ويمدى أهمية هذه المؤسسات في اقتصادياتها، فالتعريف يكون إما بنص قانوني كما هو معمول به في الجزائر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، أو قد يكون تعريف إداريا كما هو الحال في ألمانيا وهولندا<sup>1</sup>.

وسنعطي في ما يلي بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الهيئات الدولية والدول:

#### 1/ اللجنة الاقتصادية:

تعرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى هذه المؤسسات بأنها: "مؤسسات تشغل عمالا بأجور، ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمؤسسة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا أو 20 مشتغلا إذا كانت تستعمل القوى المحركة"<sup>2</sup>.

#### 2/ البنك الدولي:

لقد تطرق في تعريفه لهذه المؤسسة إلى ثلاث أنواع وهي:

أ- المؤسسة الصغيرة جدا: وهي التي يكون فيها اقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها 100 ألف دولار أمريكي أو حجم المبيعات السنوية لا يزيد عن 100 ألف دولار أمريكي.

ب- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم اقل من 50 موظفا، وكل إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

ت- ج- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي يكون عدد موظفيها اقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية فهو لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي<sup>3</sup>.

#### 3/ لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي<sup>4</sup>:

- المؤسسة الصغيرة: هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 فرد.

- المؤسسة المتوسطة: هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 فرد.

#### 4/ تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية هذه المؤسسات بأنها: "التي يعمل بها 50 عامل، مقابل مبلغ مالي يقدر بـ 100 دولار لكل عامل، والتي قد تصل إلى 500 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس المال عن 100 ألف دولار"<sup>5</sup>.

#### 5/ الاتحاد الأوروبي:

تعطي اللجنة الأوروبية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التعريف الأتي:

- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف اقل من 250 عامل، ولا تنسب لأي مؤسسة اقتصادية، فهي تتمتع بالاستقلالية، ورقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، فقد صنفها إلى:

أ- مؤسسات صغيرة توظف اقل من 50 عامل، ورقم أعمالها اقل من 7 مليون أورو، وميزانية تقنية لا تتجاوز 5 مليون أورو.

ب- مؤسسة متناهية الصغر توظف اقل من 10 عمال<sup>6</sup>.

#### 6/ تعريف اليابان:

هي المؤسسات التي يكون رقم أعمالها اصغر من 50 مليون ين، وتشغل عمال اقل من 300 أجير<sup>7</sup>.

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

/7 تعريف فرنسا:

تعرف فرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 10 إلى 100 عامل، وأحيانا قد يصل عدد عمالها إلى 400 عامل، وتسير هذه المؤسسات بواسطة فريق محدد، ورقم أعمالها لا يقل عن 10 ملايين فرنك<sup>8</sup>.

/8 تعريف بريطانيا ( المملكة المتحدة):

تعرفها بأنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل، ولا تزيد الأموال المستثمرة عن مليون دولار. ولقد عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر في 1985 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسة التي تحقق شرطين فأكثر من الشروط الآتية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 38 مليون جنيه إسترليني.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 موظف<sup>9</sup>.

/9 تعريف ألمانيا:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا بأنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقق مبيعات صافية اقل من 100 مليون دوتش مارك في السنة<sup>10</sup>.

/10 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، وقد يصل إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار، أما بعض الصناعات فتعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين اقل من 1000 عامل<sup>11</sup>.

/11 تعريف سوريا:

عرفت سوريا المؤسسات الصغيرة بأنها التي يعمل بها 9 أشخاص أو اقل، أما المؤسسات المتوسطة هي التي يتراوح عدد العاملين فيها من 10 إلى 30 عامل، وما عدا ذلك فهو يدخل في عداد المؤسسات الكبيرة<sup>12</sup>.

/12 تعريف لبنان:

عرف المؤسسة الصغيرة بأنها المؤسسة التي يعمل بها 5 إلى 9 أفراد، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها عدد من 10 إلى 99 عامل، وما عدا ذلك فهو يدخل في عداد المؤسسات الكبيرة<sup>13</sup>.

/13 تعريف الجزائر:

أن أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر هي التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة، والتي جاء فيها بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج، وتتميز بما يلي<sup>14</sup>:

- مستقلة قانونيا.
- تشغل اقل من 500 عامل.
- تحقق رقم أعمال سنوي يقل عن 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات اقل من 10 مليون دج.
- بعد ذلك جاء قانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها في المواد التالية:

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- حسب المادة (04): تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معيار الاستقلالية<sup>15</sup>.
  - حسب المادة (05): عرفت هذه المؤسسة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و02 مليار دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دج.
  - حسب المادة (06): تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار<sup>16</sup>.
  - أما القانون الأخير رقم 02-17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرف هذه المؤسسات وفقا للمادة (05) بأنها:
    - مؤسسة إنتاج سلعة/خدمات.
    - تشغل من 01 إلى 250 عامل.
    - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج.
    - تستوفي معيار الاستقلالية<sup>17</sup>.
  - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية في معظم البلدان المتقدمة منها أو النامية، حيث شملت مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وأصبحت من أفضل الوسائل لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، لها العديد من الإبعاد مثل توزيعها الجغرافي، وتنظيمها الإداري، ودورها الكبير في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهذا راجع لخصائصها المختلفة والتي يمكن توضيحها في الآتي:
- 1- سهولة التكوين: إن متطلبات التكوين عادة ما تتميز بالسهولة والوضوح فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات ومنظمات متوسطة الحجم<sup>18</sup>.
  - 2- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة، وذلك لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وأيضا توزيع المنتجات<sup>19</sup>.
  - 3- مرونة كبيرة: تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل، فيمكن أن تغير حجم إنتاجها مع متطلبات السوق المتقلبة إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين.
  - 4- سهولة الدخول للسوق والخروج منه: حيث أن درجة المخاطرة في هذه المؤسسات ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق وهذا راجع لسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان<sup>20</sup>.
  - 5- سرعة الاستجابة لطلبات الزبائن: نظرا لما تتميز به إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من سرعة في اتخاذ القرارات وقربها من العملاء، فهي تستجيب بسرعة لاحتياجات الأسواق، وذلك لان صغر الحجم عموما وقلة التخصص كلها عوامل تساعد على ذلك، كما أنها تساعد على تغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على العكس في المؤسسات الكبرى<sup>21</sup>.
  - 6- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: فسوق هذه المؤسسات هو محدود نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها.

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

7- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية، وارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل<sup>22</sup>.

8- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى، وبالتالي تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبرى بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في الأسواق.

9- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور كبير في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، ومن أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة، فغالبا ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير ماهرة والتي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة<sup>23</sup>.

10- التنظيم: لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المستمر بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثل ما نجده في المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي قد يجعله عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم.

11- تستخدم هذه المؤسسات تقنيات غير مكلفة، إضافة إلى أنها تستخدم مواد وخامات متوفرة محليا، وهذا ما يناسب حالة الدول النامية، ويجنبها إرهاق لميزانية العملة الصعبة للدولة باستيراد المواد التقنية ذات التكلفة العالية.

المحور الثاني: تطور لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن ميلاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في غالبيتها كانت بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بشكل بطيء<sup>24</sup>، وبالتالي يمكننا تقسيم مراحل تطورها إلى ما يلي:

## المرحلة الأولى: (1962 - 1982)

تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط ذي النهج الاشتراكي وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات ذات الحجم الكبير مثل مؤسسة (SONACOM، SONELEC ...)، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تأخذ حيزا من الاهتمام لدى الدولة، وكان القطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية منها<sup>25</sup>.

## المرحلة الثانية: (1983 - 1988)

عرفت هذه المرحلة إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وذلك باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية، وهذا راجع للضرورة الاقتصادية والاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة على مختلف الأصعدة.

فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي<sup>26</sup>.

وقد ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح بذلك ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز المسجلة في العقدين السابقين.

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المرحلة الثالثة: (1989-2007)

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، والتزمت الجزائر هي هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، وطبقت برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى، وبرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998.

وساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف أزمة المديونية الخارجية، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية واقتصادية ساهمت في خصوصية الكثير من المؤسسات العامة، وهذه التحولات ساعدت على اكتشاف نقاط القوة والضعف لهذه المؤسسات وهذا ما ساعد على تطويرها والعمل على ترقيةها عن طريق البرامج والمراسيم. ففي 1993 صدر مرسوم تنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارات وخلق وكالة APSI على مستوى وطني، والتي سميت بوكالة الترقية ودعم الاستثمار، وفي 12 ديسمبر 2001 صدر قانون رقم 18/01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى<sup>27</sup>.

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة، والرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

- تشجيع الإبداع والابتكار وعملية التصدير.

- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة للتطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

| السنوات                        | 1994  | 1995   | 1999   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004   | 2005   | 2006   |
|--------------------------------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 26212 | 177365 | 159507 | 179893 | 188893 | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق رسمية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الملحوظ في عدد المؤسسات وتزايدها المستمر من سنة إلى سنة أخرى، خاصة بين سنتي 2001 و2002 حيث بلغت زيادة هذه المؤسسات 72970 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا راجع إلى اعتماد التنظيم الجديد لإنشاء المؤسسات والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تحمله من تسهيلات في الحصول على القروض من البنوك الداعمة لهذه المؤسسات والتي لا يتعدى دراسة ملفاتها (60 يوما)، في حيث كان من قبل يصل إلى خمس سنوات تقريبا، وتتنوع هذه المؤسسات بين القطاع الخاص والقطاع العام والحرف التقليدية، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر من 70% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدل على مساهمتها الكبيرة في تشغيل أكبر عدد من العمال.

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

والجدول التالي يبين توزيع هذه المؤسسات حسب الملكية:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات حسب الملكية

| الملكية         | السنوات | 2002   | 2003   | 2004   | 2005   |
|-----------------|---------|--------|--------|--------|--------|
| القطاع العمومي  |         | 788    | 788    | 778    | 774    |
| القطاع الخاص    |         | 189552 | 207949 | 225449 | 245842 |
| الحرف التقليدية |         | 71523  | 79850  | 86732  | 96172  |
| المجموع         |         | 261863 | 288587 | 312959 | 342788 |

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على وثائق رسمية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المرحلة الرابعة: (2010-2016)

نظرا للاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الآليات والسياسات والبرامج التي قامت بها الجزائر، فإن هذه المؤسسات عرفت عدة تطورات سنة بعد سنة، خاصة بعد تطور ثقافة المقاوله لدى خريجي الجامعات هذا من جهة، وتسهيل الإجراءات لإنشائها من جهة أخرى. والجدول التالي يوضح تطور تعدادها خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2016)

| السنة        | 2010   | 2011   | 2012   | 2013   | 2014   | 2015   | 2016    |
|--------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|
| عدد المؤسسات | 619072 | 659309 | 711832 | 747934 | 852053 | 934569 | 1014075 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور وارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 1014075 مؤسسة مع نهاية سنة 2016، أي أن نسبة الارتفاع كانت بنسبة 38.95%، فتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تزايد مستمر سنة بعد سنة حيث تم إنشاء 395003 مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة ما بين (2010-2016)، وهذا راجع للاهتمام المتزايد بهذا القطاع، وكذلك إلى مدى مساهمة وكالات دعم وترقية هذه المؤسسات في تطور تعدادها.

المحور الثالث: تحديات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الجزائر، ورغم توالي الآليات المؤسسة والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنميتها وترقيتها في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها ما زالت قطاعا هشلا لا يرقى إلى مستوى التنافسية التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية الحالية، فالنتائج التي تحقّقها هذه المؤسسات لا تزال نتائج غير كافية للصمود أمام التحديات التي تفرضها التطورات المختلفة التي مرت بالدولة الجزائرية، وهذا كله راجع للعديد من المشاكل والتحديات التي تعيق هذه المؤسسات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

## 1/ مشكل العقار:

يعتبر هذا المشكل من أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والسبب في ذلك راجع إلى 28.

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

- صعوبة الحصول على العقار المناسب لإقامة مؤسسة، وإن وجد فانه يكون بعيد عن نقاط البيع ومستودعات التامين بالمواد الأولية، مما يكلف نفقات نقل إضافية.

### المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- غياب الإطار القانوني الذي يحدد طرق وأجال التنازل عن الأراضي.
- خضوع مسالة الأراضي لأكثر من وزارة لأنها عامة لا تتبع جهة إدارية واحدة.
- الرفض غير المبرر للطلبات في الكثير من الأحيان.
- نقص الوارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين.

#### 2/ نظام المعلومات:

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة المعلوماتية ضعيفة جدا، حيث لا تساعد هذه الوضعية على تنمية هذه المؤسسات، فإلى اليوم لا توجد بطاقة تعريفية صحيحة وشاملة وتفصل عدد هذه المؤسسات وتوزيعها و... الخ، وبالتالي فإن إنشائها يحدث في فوضى كبيرة، فكيف ستتمو مؤسسة لا يزال مفهومها وحجمها محل جدل لدى الكثير من الجهات<sup>29</sup>.

#### 3/ المشاكل التسويقية:

تعاين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من جهة أخرى والمنافسة على المستوى الخارجي من جهة ثالثة، وهذا يرجع لما يلي<sup>30</sup>:

- الافتقار إلى الوعي التسويقي.
- عدم تماشي برامج التكوين مع متطلبات التسويق.
- ضعف الحماية للمنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة، التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انتشار ظاهرة عدم الثقة بالمنتجات الوطنية مقارنة بالمنتجات الأجنبية.
- نقص الخبرة في المجال التسويقي.

#### 4/ عراقيل إدارية وتنظيمية:

إن بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق التي تطبع كل مرحلة من مراحل إنشاء هذه المؤسسات (ومن مرحلة إيداع الملف إلى مرحلة الموافقة البنكية)، هي بمثابة دليل واضح على أن الإدارة الجزائرية لازالت عاجزة في أن توجه اقتصاد مهيكّل، هذا بالإضافة إلى مظاهر المحسوبية والرشوة التي تعتبر بمثابة سلبات تؤدي إلى انسحاب المؤسسات خاصة الصغيرة منها<sup>31</sup>.

#### 5/ التظاهرات المحلية والدولية:

تتمثل في تنظيم أو الحضور للتظاهرات المختلفة سواء محلية أو دولية، باعتبارها أسواقا لتعظيم المنتجات المختلفة، فالتركيز على هذه النقطة يعتبر ضعيف، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حضورها في التظاهرات الاقتصادية هو حضور رمزي، أما التظاهرات فليست دورية ولا منتظمة.

#### 6/ صعوبات التمويل:

إن مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتبر احد الصعوبات التي تعيق حياة المؤسسة، خاصة في ظل غياب بنوك متخصصة في تمويل هذه المؤسسات، والشروط التعجيزية التي تفرضها بعض البنوك ومطالبة الشباب لتقديم ضمانات كبيرة<sup>32</sup>.

#### 7/ التحفيزات الضريبية:

فالأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد على العمل الإنتاجي بل يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، فالسياسة الضريبية يجب أن تأخذ في عين الاعتبار الآتي:

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- التشجيع على الاستثمار، وبالتالي عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباحها مماثل للمؤسسات العمومية، بل يجب خفضه حسب المنطقة ونوع المنتج.

- التشجيع على التشغيل بإلغاء الأعباء العمالية تماما.

## 8/ التعريفية الجمركية:

ما يميز الأحكام الجمركية في الجزائر هو كثرتها، وبالتالي لابد من تبسيطها ووضعها أمام المتعاملين الاقتصاديين.

## 9/ البورصة:

تشكل البورصة أحد الأدوات الهامة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تشكل فضاء إعلاميا، وتنشيطيا تشاوريا هاما، فوجودها يعمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين الإنتاج، ونلاحظ أن الجزائر يغيب فيها هذا الدور للبورصة، وهذا راجع إلى عدم فعالية البورصة والناتج عن المشاكل الاقتصادية والتسييرية لهذا الجهاز<sup>33</sup>.

## 10/ مشاكل البنية التحتية:

حيث لا زالت شبكة الطرقات ضعيفة، توجد الكثير من المناطق شبه منعزلة خاصة في جنوب البلاد.

## 11/ مشاكل متعلقة بسوق العمالة:

والتي نذكر منها ما يلي:

- قلة المسيرين ذوي الكفاءات والتقنيين المؤهلين خاصة في ميدان التسويق وتقنيات البيع.

- صعوبة تسيير العمال: عقود العمل، الإجراءات، تكاليف الفصل.

- قلة التكوين في التقنيات الحديثة التسيير: المناجمت، تسيير الإنتاج، وتسيير الجودة.

- عدم اهتمام المؤسسات ببرامج التكوين وإعادة التأهيل للعمال.

## 12/ غياب دور العلاقة بين الجامعات ومخابر البحوث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث لا توجد علاقة حقيقية وتعاون فعلي بين الجامعة وهذه المؤسسات، الأمر الذي قد يضيع الكثير من الفاعلية والنتائج الجيدة، فالمعروف أن الجامعات تصدر كل يوم العديد من الأبحاث والدراسات التي تعود بالفائدة العظيمة على هذه المؤسسات، إلا أن غياب ممثل هذه العلاقة يجعل من هذه البحوث مجرد حبر على ورق، ما يؤكد أن هناك إهمال كبير لدور الجامعة<sup>34</sup>.

كل هذه المشاكل ومشاكل أخرى ستدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالتحويل إلى قطاع غير رسمي يمارس أعماله في الخفاء بهدف تحقيق الربح السريع بأقل عناء، إذا لم تتدخل السلطات العمومية لإنقاذ هذه المؤسسات قبل فوات الأوان.

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وإحدى دعائم التنمية الأساسية، لذا نجد أن الجزائر من بين الدول التي اهتمت بترقية هذه المؤسسات ودعمها، لما لها من مميزات في محاربة الفقر البطالة، واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة في حجم الاستثمار، ومساهمتها في الناتج الداخلي، كما تعد أفضل وسيلة متاحة للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع أن هذه المؤسسات تعرضت لعراقيل وصعوبات كثيرة ذكرناها سلفا، والتي يجب إيجاد حلول لها، فمثل هذه المؤسسات تحتاج إلى قوة دعم ومساعدة كبيرة من شأنها أن تعطيها شحنة تحفيزية في تطورها وترقيتها، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب رائدة في هذه المجال كالنصرية اليابانية والنصرية الإيطالية، فلا بد للجزائر أن

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تزيد من اهتمامها بهذا القطاع لأنه يشكل قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أزيلت العراقيل والصعوبات التي تعترضه.

ولتمكين هذه المؤسسات من لعب دور حيوي في الاقتصاد الجزائري نقترح ما يلي:

- إقامة دورات تدريبية متخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ليس لهم خلفية علمية، لذا فإن إقامة مثل هذه الدورات يساعدهم على القدرة في التعامل مع الأحداث ومواجهتها.
  - التخفيف من الرسوم الجمركية والضريبية، وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات.
  - توفير مناخ استثماري مناسب، وذلك من خلال تحفيز الإنتاج المحلي، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
  - تنمية القدرات والسياسات المصرفية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( لأن إشكالية التمويل تعد جوهر إشكالية تنمية هذه المؤسسات).
  - ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن هذه المؤسسات من استغلال المعطيات والمعلومات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها وتطورها.
  - توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تناسب مشاكلها.
  - وجود إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة.
- قائمة المراجع

- (1) ليليا بن صويلح، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم إنسانية، العدد 30، ديسمبر 2008، ص 148.
- (2) فتحي السيد أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 55.
- (3) سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي، 23-24 فيفري، 2011، غرداية، ص 03.
- (4) سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998، ص 124.
- (5) عيسى ايت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، آفاق وفيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 274.
- (6) فتحي السيد أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 56.
- 7) Ammar Selami, Petit et moyenne industrie et développement économique, ENAL, Alger, 1985, P38
- 8) J. Lachard et D.Gilbert, Grée, reprendre, grer une petite entreprise, le éditions organisation, France, 1997, P22.
- (9) فتحي السيد أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 54.
- (10) اتشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، (رسالة ماجستير، قسم تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص 13.
- (11) فتحي السيد أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 54.
- (12) بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 2، 2006، ص 117.
- (13) المرجع نفسه، ص 117.
- (14) ليليا بن صويلح، مرجع سابق، ص 150.
- (15) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001، ص 7-8.
- (16) المرجع نفسه، ص 09.

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- (17) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 65.
- (18) طاهر محسن منصور الغالي، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، جامعة الأردن، 2009، ص 27.
- (19) محمد صالح الحناوي ومحمد فريد صحن، مقدمة في الأعمال، الإسكندرية: دار الجامعية، 2004، ص 62.
- (20) كتوش عاشور، محمد طرشي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، يومي 17-18 أبريل 2006، جامعة الشلف، ص 45.
- (21) محمد فريد الصحن، عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، 1987، ص 92.
- (22) كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2000، ص 07.
- (23) هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002، ص 20.
- (24) محمد بو هزة، الطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، الجزائر: دار الهدى، 2003، ص 235.
- (25) عبد الرحمن بن عنتر، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24 العدد الأول، 2008، ص 153.
- (26) شهرزاد برجى، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (شهادة ماجستير، قسم مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان)، ص 152.
- (27) عبد الرحمن بن عنتر، مرجع سابق، ص 153.
- (28) غدير احمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 06.
- (29) سعدان شبايكى، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، يومي 08-09 أبريل 2002، جامعة الاغواط، ص 02.
- (30) سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية لولاية قسنطينة، (رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010)، ص ص 77-78.
- (31) ليليا بن صويلح، مرجع سابق، ص 14.
- (32) المرجع نفسه، ص 14.
- (33) سعدان شبايكى، مرجع سابق، ص 05.
- (34) صوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات (فيناليب)، (رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012)، ص 35.